أونروا: نرصد زيادة بحالات الاكتئاب والانتحار بالقطاع

نتانياهو يهدد بعملية عسكرية واسعة في غزة

مقتل فلسطينيتي يسير بين أكوام الركام بغزة

قوات الاحتلال تقتحم منزل وزير شؤون القدس فادي الهدمي

- محكمة الاحتلال تشرع سرقة أراض فلسطينية
- القوات الإسرائيلية تعتقل وزير شؤون القدس
- مسؤولون أمريكيون يشاركون باحتفال للمستوطنين

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال مسؤول في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» أمس الأحد، إن الوكالة ترصد تفاقما في حدة المشكلات الاجتماعية في قطاع غزة المحاصر إسرائيليا منذ منتصف عام 2007.

وذكر مسؤول أونروا في غزة ماتياس شمالي، خلال لقاء مع الصحفيين، أن «الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة يستمر في التغير إلى الأسوأ بسبب دخول العام الـ13 للحصار الإسرائيلي».

وقال شمالي، إن «البطالة تزداد والاقتصاد هنا في غزة ينهار والتجارة الحرة غير قادرة على العمل، والسبب الرئيسي الحصار» الإسرائيلي.

وأضاف، «نشعر بالقلق البالغ حول التآكل الحاصل في غزة والمشاكل الاجتماعية، ومراكزنا الصحية ترفع تقارير تتعلق بزيادة حالات الاكتئاب والانتحار والحالات النفسية وتعاطي المخدرات».

وأكد شمالي على مطلب الأمم المتحدة بضرورة رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة حتى يتمكن الناس من العمل والحصول على دخل يقتنيهم عن المساعدات ويوفر لهم الحياة الكريمة.

وتناول المسؤول في أونروا ما تعانيه الوكالة من أزمة مالية في موازنتها السنوية، قائلا إنها تهدد استمرار صرف مساعدات غذائية لسكان القطاع فضلا عن خطر إغلاق مدارسها قبل نهاية العام الجاري.

وبحسب مسؤولين في أونروا، فإن موازنتها للطوارئ والأساسية، التي تعتمد كليا على التبرعات، لهذا العام تبلغ 1.2 مليار دولار للمناطق الخمس فيما لدى الوكالة حاليا أموالا ووعود بقيمة 600 مليون دولار.

من ناحية أخرى هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أمس الأحد، بشن عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، إذا استمر تهديد الأمن الإسرائيلي من القطاع، بعد انتقادات واسعة له بسبب التعامل مع حماس.

وقال نتانياهو عبر تويتر، «قد نضطر إلى شن عملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، وما يرشدني هو شيء واحد فقط وهو أمن دولة إسرائيل»، على حد تعبيره.

وجاءت تهديدات نتانياهو بعد تحذيرات نقلتها صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية عن مسؤول في مكتبه، أمس السبت، باللجوء للخيار العسكري لمواجهة البالونات الحارقة.

وقال المسؤول الإسرائيلي، إنه «في حال استمرار إطلاق البالونات الحارقة من قطاع غزة فإن إسرائيل ستتخذ عقوبات ضد حركة حماس ومن بينها الخيار العسكري».

من جانبه، حذر عضو المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينت)، إيلي كوهين، حركة حماس من أن سياسة ضبط النفس الإسرائيلية قد نفدت، وأن الرد الإسرائيلي على استمرار إطلاق البالونات الحارقة من قطاع غزة سيكون قاسيا ومؤلما.

واتهم رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، الحكومة الإسرائيلية بالاستسلام لحركة حماس، بعد اتفاقات التهدئة المتكررة معها والتي كان آخرها الجمعة الماضية، والتي تم بموجبها السماح بإعادة إدخال السولار لمحطة الكهرباء في غزة مقابل وقف البالونات الحارقة.

من جهة أخرى صادقت محكمة الاحتلال المركزية في القدس على تشريع مباني غير قانونية في إحدى المستوطنات بمساعدة آلية غير مسبوقة، تتيح السيطرة على الأراضي. ومن شأن هذه الآلية إذا ما تم ترسيخها بقرار قضائي، أن تقود إلى تشريع حوالي 2000 وحدة سكن إضافية في المستوطنات.

وتقوم الآلية على تمليك المستوطنين لأراض فلسطينية خصصتها سلطات الاحتلال للبناء في المستوطنات بناءً على اعتقاد خاطئ أنها أرض حكومية. ووفقا للقرار فإن المباني المقامة على هذه الأراضي ستصبح قانونية وملكا للمستوطنين.

ووفقا للقرار فإنه حتى لو ثبتت ملكية أراض مقام عليها مباني استيطانية للفلسطينيين، فإن قرار المحكمة يسلب ملكيتها ويمنحها للمستوطنين، فيما إذا كانت الإدارة المدنية قد أعطتهم إذنا بالبناء بسبب الاعتقاد أنها أراض تتبع لدولة الاحتلال.

من جانب اخر قالت مصادر فلسطينية، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت وزير شؤون القدس فادي الهدمي.

وأكدت المصادر، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي داهمت منزل الوزير الهدمي في مدينة القدس فجرا، وفتشته واستولت على أجهزة الهواتف النقالة الخاصة به، قبل أن تعتقله، وفقاً لما ذكرته وكالة المعلومات الفلسطينية «وفا» أمس الأحد.

يذكر أن وزير شؤون القدس السابق عدنان الحسيني تعرض للاعتقال أكثر من مرة، فيما تواصل قوات الاحتلال منع محافظ القدس عدنان غيث من الدخول إلى الضفة، وتعرض للاعتقال عدة مرات.

من جهة أخرى حذر مسؤول إسرائيلي، مساء السبت، من اللجوء للخيار العسكري في مواجهة استمرار حركة حماس في إطلاق البالونات الحارقة من قطاع غزة، بعد يومين من اتفاق تهدئة جديد بين الجانبين.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية، عن مسؤول إسرائيلي في مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنامين نتانياهو قوله، إنه «في حال استمرار إطلاق البالونات الحارقة من قطاع غزة فإن إسرائيل ستتخذ عقوبات ضد حركة حماس».

وأضاف المسؤول، أن «العقوبات ستشمل وقف توريد السولار لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، واتخاذ إجراءات عقابية أخرى ضد حماس».

وأشار المسؤول الإسرائيلي إلى أن الخيار العسكري ما زال مطروحاً للتعامل مع حركة حماس في قطاع غزة، إذا ما استمر إطلاق البالونات الحارقة من غزة.

وقالت صحيفة يديعوت أحرنوت إن حريقين فقط اندلعا خلال اليوم السبت بفعل البالونات الحارقة، مقارنة بأكثر من 20 حريقا كانت تندلع في مناطق غلاف قطاع غزة قبل التوصل لاتفاق التهدئة الأخير الجمعة.

وأثار اتفاق التهدئة الأخير موجة غضب ضد نتانياهو، من قبل أحزاب المعارضة الإسرائيلية وقادة اليمين، الذين رأوا في الاتفاق عجزاً من نتانياهو في مواجهة البالونات الحارقة التي تطلقها حركة حماس.

من ناحية أخرى قالت صحيفة «هارتس» العبرية أمس الأحد، إن سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، ومبعوث البيت الأبيض إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، سيشاركان في حفل افتتاح «طريق الحجاج» الاستيطاني الذي تنظمه جمعية المستوطنين المتطرفين «العاد» في بلدة سلوان في القدس الشرقية.

ويفسر قرار كبار الدبلوماسيين الأمريكيين بالمشاركة في حفل سلوان على أنه خطوة أخرى من جانب الإدارة الأمريكية للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية، يشار إلى أن الإدارات السابقة منعت الدبلوماسيين الأمريكيين عن الوصول إلى القدس الشرقية مع نشطاء إسرائيليين رسميين.

ووفقا لخبير في الوضع السياسي للقدس، المحامي دانييل زايدمان، فإن مشاركة غرينبلات وفريدمان في الاحتفال هي خطوة غير عادية من جانب الإدارة الأمريكية، قائلا «هذه خطوة غير مسبوقة، لكنها ليست مفاجئة، تماثل الطاقم الأمريكي مع اليمين الأيديولوجي شبه التبشيري في إسرائيل ليس جديدا ولا مفاجئا».

يذكر أن ما يسمى «طريق الحجاج» هو حفريات أثرية كبيرة تحت الأرض يتواصل العمل فيها منذ 6 سنوات بالتعاون بين جمعية العاد المتطرفة وسلطة الآثار وهيئة الطبيعة والمتنزهات، وتجرى أعمال الحفر في نفق مدعوم بعوارض حديدية كبيرة أسفل الشارع والمنازل في حي وادي حلوة / أو ما تسميه «العاد» مدينة داود، في حي سلوان على مقربة من باب المغاربة جنوب المسجد الأقصى.

مقتل وإصابة 8 بقصف لمقاتلات تركية في السليمانية

العراق: دعوة لحصر السلاح بيد الدولة وحماية البعثات الدبلوماسية

عناصر من الجيش العراقي

بغداد – «وكالات»: دعت الرئاسات العراقية الثلاث (الجمهورية والحكومة والبرلمان) السبت إلى حصر السلاح بيد الدولة وتشديد الحماية للبعثات الدبلوماسية في البلاد.

وذكرت رئاسة الجمهورية في بيان أن الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس وزرائه عادل عبد المهدي ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي أكدوا في اجتماع بمقر الأول على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والتصدي بكل قوة لكل من يريد الزج بالعراق في صراعات ونزاعات خارجة عن مصلحة شعبه.

كما شدد المجتمعون على ضرورة إقامة علاقات متوازنة مع المحيط العربي والاقليمي والدولي وفقا للمصلحة الوطنية.

وجددت الرئاسات الثلاث تأكيدها على أهمية حماية البعثات الدبلوماسية في العراق واتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحق من يحاول العبث بأمن وسلامة تلك البعثات وتواجدها في العراق.

وكانت السفارة البحرينية في بغداد تعرضت قبل يومين لاقتحام من قبل متظاهرين الأمر الذي قوبل بردود أفعال رسمية عراقية رافضة ومندة بالتزامن مع اتخاذ اجراءات أمنية مشددة لحماية البعثات الدبلوماسية.

من ناحية أخرى أدانت وزارة الخارجية العراقية، السبت، قصف طائرتين حربيتين من سلاح الجو التركي إحدى القرى، مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين وإصابة أربعة آخرين بمحافظة السليمانية 350 كيلومترا شمال بغداد.

وذكر بيان لوزارة الخارجية أن «العراق يعبر عن إدانته لقيام طائرتين حربيتين تابعتين لسلاح الجوّ التركيّ بقصف مكثف على منطقة كورته بمحافظة السليمانيّة ممّا تسبّب بإزهاق أرواح أربعة مُواطنين، وجرح أربعة آخرين، وترويع المدنيّين الآمنين».

وأوضح البيان «في الوقت الذي نحرص فيه أشد الحرص على إقامة علاقات استراتيجية طويلة الأمد، وعلى منع قيام أعمال تنطلق من الأراضي العراقية ضد أمن الجارة تركيا نرى أن القيام بأعمال حربية منفردة تنتهك السيادة العراقية، وتناقض مبادئ حسن الجوار التي تنظم العلاقات بين جارين متآخين كبلدينا وشعبينا، وتمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني».

وشدد البيان «مهما كانت الظروف والمسوّغات نؤكّد على الجانب التركيّ أهمية وقف القصف على مناطق عراقية، وضرورة احترام السيادة، والتعاون للتبادل لضمان أمن حدود البلدين».

المبعوث الأممي إلى ليبيا: تسلمنا مبادرة سياسية من حفتر

حفتر خلال لقائه سلامة

طرابلس – «وكالات»: أكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة، ان البعثة تسلمت مبادرة سياسية من قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

وقال سلامة، عقب اجتماعه بوزير الخارجية الايطالي إنتسو موافيرو ميلانيزي وممثلي الدول الست المعنية بالأزمة الليبية، ان المبادرة الجديدة المطروحة ليست الوحيدة في ليبيا، معتبراً ان بدء الحديث عن الحل السياسي الذي كان «من المحرمات» حتى وقت قليل هو أمر مرحب به.

وفيما رأى انه من الصعب الحديث عن توافر الظروف اللازمة لاجراء انتخابات، لفت المبعوث الدولي إلى قدرة الليبيين اللافتة في ظل هذه الأوضاع ونجاحهم بتنظيم انتخابات محلية في العديد من المدن وهو ما يعتبره أمراً مبشراً.

وبحث المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا غسان سلامة السبت، مع قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، سبل التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة في هذا البلد.

وكان سلامة قد التقى حفتر يوم السبت الماضي في بنغازي شرق البلاد.

وفيما لم تلفت البعثة عبر صفحتها على فيس بوك عن مغزى اللقاء، أكدت انه «تم التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الاشتباكات القائمة حالياً وإلى الوضع الإنساني في طرابلس، وسبل الإسراع في الانتقال إلى مرحلة الوصول إلى حل سياسي».

من ناحية أخرى أدان مجلس النواب الليبي، المنعقد في طبرق، بأشد العبارات ما وصفه بـ «الجريمة الإرهابية الجبانة» في مدينة غريان بشمال غرب البلاد.

وجاء في بيان للمجلس: «يُدين مجلس النواب الليبي بأشد العبارات الجريمة الإرهابية الجبانة التي نفذتها للميليشيات المتطرفة والخارجة عن القانون التابعة لحكومة السراج بتصفية جرحى قواتنا المسلحة بمستشفى غريان في تجرد كامل من كل القيم الإنسانية والتعاليم السماوية وفي انتهاك صارخ لكافة المواثيق والقوانين الدولية بشأن معاملة جرحى وأسرى الحروب».

وأضاف: «كما يُدين ويستنكر مجلس النواب الليبي التدخل التركي السافر وإعلانهم الحرب على ليبيا وشعبها عبر المشاركة في عمليات الميليشيات المتطرفة والخارجة عن القانون بالقتال ضد الجيش الوطني وتقديمها السلاح والدعم اللوجستي وتسخير كل الإمكانيات لدعم هذه الميليشيات المتطرفة وسط صمت مؤسف من مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة وبعثتها في ليبيا وكافة المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات الحقوقية تجاه هذه الجرائم الإنسانية ومن يرتكبها من متطرفين ومطلوبين دولياً وفرت لهم حكومة السراج وتركيا وقطر المال والسلاح والغطاء السياسي لقتل الشعب الليبي وحكمه بالاعتماد على قوى الإرهاب والتطرف والخارجين عن القانون».

وتابع: «إن إيماننا بقضيتنا العادلة بتطهير بلادنا من دنس الإرهاب والتطرف وميليشيات نهب المال العام وتهريب البشر من الخارجين عن القانون ومعركتنا التي بدأت من بنغازي إلى الموانئ النفطية إلى درنة والجنوب الليبي إلى المنطقة الغربية لن يتوقف ولن تثنينا مثل هذه الجرائم والدعم التركي والقطري على مواصلة هدفنا بتحقيق العيش الكريم لشعبنا وتخليصه من الميليشيات وتحقيق الأمن والاستقرار واستعادة الدولة من هيمنة الدواعش والمتطرفين والمارقين في كامل تراب الوطن، فقدمنا في جيشنا الوطني وتضحيات أبنائنا من القوات المسلحة العربية الليبية مستمرة، وسينال المجرمون عقابهم العادل».